الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

05 **نوفمبر** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

حقوق الإنسان

المصدر: جريدة البلاد الخميس 20 ربيع أول 1442هـ - 05 نوفمبر 2020م
https://albiladdaily.com/2020/

الحديث عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، يتطلب منّا الكثير من الدقة في الطرح الصحفي، والتناول بما يحقق الأهداف السامية، التي انطلقت منها هذه الجمعية منذ تأسيسها، لأكثر من 16عاما، وهي تسير وفق دراساتها وأبحاثها، للارتقاء بالواجبات والحقوق الإنسانية، حماية للمجتمع السعودي، ودعم إنجازاته الحضارية، ومشاركاتها في برامج التنمية في المملكة، فهذه المؤشرات أخذت انطلاقة إيجابية، لمعالجة قضايا تلامس واقع المجتمع، ومن غير المنطق أن تبث معظمها على الرأي العام، وفق تعاليم الإسلام، فالكثير من القضايا الأسرية، تحتاج عند دراستها للسرية التامة؛ حتى الوصول لحلول جذرية، لعُمق المشكلة، وتجاوز سلبياتها المحتملة.

وليس من مهام الكاتب التقصي عن مجمل التفاصيل، ولكنه يستطيع أن يلمس جدوى الإنجاز، من خلال المؤتمنين على قيادة هذه الجمعية، بكافة كوادرها الأكاديمية، وتخصصاتهم المتعددة، ذات الارتباط المباشر، بأحوال واحتياج المجتمع.. ولست على المستوى الشخصي، على تواصل أو معرفة مسبقة مع هذه القيادات، لأكيل لهم المديح وباقات الشكر والثناء، فهم الأدري بمهامهم، وأداء واجباتهم وما أكثرها، ومع هذا لهم علينا اعطاؤهم الثقة الكاملة، لما يقومون به من أمانة ألقيت على عاتق هذه القيادات الرجالية والنسائية، ومن مجلس إدارة الجمعية، ومن كوادرها الوظيفية، وفروعها في مناطق ومدن المملكة.

وقد يتساءل البعض عن مصدر هذه الثقة ؟.. إنها تنطلق من توجهات القيادة السعودية، التي عرفت دورهم، وبالتالي أسندت لهم الأدوار والممارسات الفعلية، فهم الآذان والعيون الصادقة لولاة الأمر، للمزيد من الرؤى الثاقبة التي تنصب في خدمة المجتمع السعودي، لما بينه وبين القيادة من روابط ووشائج عميقة، وعلاقات تاريخية تؤكد أحقية المجتمع السعودي، من اهتمام قيادته بتوفير كافة مقومات الحياة الكريمة، وأهمها الأمن والأمان والاستقرار، والأمن الوظيفي والصحة والعلاج والتعليم، وكافة الحقوق والواجبات، لأن المجتمع السعودي مختلف كليا، عن بقية المجتمعات الأخرى، فليس له أجندة شعارات كاذبة، ونداءات وتجمعات وهتافات صاخبة، في الشوارع والميادين كما يفعل الغير، ليدفع من خلال تلك الشعارات الثمن باهظا.

إننا مجتمع مؤمن بمنهج قيادته السعودية، وحرصها على البرامج الإصلاحية، والاستمرار في معالجة السلبيات، مهما طال بها الزمن، فهي قضية ثوابت تاريخية بين الشعب وقيادته، بينما التساؤل الذي يفرض نفسه، عن مدى تجاوب الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص، على ملاحظات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بغض النظر عن توجيه اتهامات بعينها لأي مسؤول، فمبدأ حسن النوايا ديدن العمل التعاوني، وكذلك مجالس إدارات الشركات الكبرى والمتوسطة والصغرى، التي لازالت نظرتها للربحية بأنها العامل المشترك الأهم، حتى وإن كان على حساب المواطن، ومستقبله الوظيفي والأسري.. أعرف سلفا بأن الموضوع يحتاج لمزيد من الطرح، من قبل كافة الجهات ذات العلاقة، بل يحتاج لمواكبة إعلامية، ووقفة صادقة لمعالجة الكثير من السلبيات، خصوصا من قبل البعض أصحاب الرأي الأوحد.

«هيئة حقوق الإنسان" تنشر توصيات حلقة النقاش عن ٠ حق المرأة في الإرث«

المصدر: جريدة الرياض الخميس 20 ربيع أول 1442هـ - 05 نوفمبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1851536

أكد عدد من الخبراء الشرعيين والقانونيين والاجتماعيين المشاركين في حلقة النقاش المغلقة التي عقدتها هيئة حقوق الإنسان بعنوان "الإرث وحق المرأة الشرعي"، أهمية إنشاء مراكز مهنية في أعمال تصفية التركات بقسميها الرضائية والجبرية، وتفعيل دور مراكز الوساطة والتحكيم والاستشارات في تقديم المشورة القانونية الوقائية في قسمة التركات ومن ذلك خدمة المرأة وذوي الحاجة في إجراءات وآليات قسمة التركات، وضرورة إنشاء منصة باسم "وارث" بها معلومات المتوفى بمجرد حدوث الوفاة والورثة والإرث.

فقد أكد معالي الشيخ عبد الله اليحيى وكيل وزارة العدل سابقاً ، أهمية إنشاء مراكز مهنية في أعمال تصفية التركات بقسميها الرضائية والجبرية، وأعمال الحراسة القضائية على التركات، تكون وسيلة عملية تحد من اللجوء إلى القضاء في قسمة التركات، وتعمل وفق ضوابط وقواعد قسمة الأموال المشتركة الصادرة عن وزارة العدل.

ودعا إلى تفعيل دور مراكز الوساطة والتحكيم والاستشارات في تقديم المشورة القانونية الوقائية في قسمة التركات ومن ذلك خدمة المرأة وذوي الحاجة في إجراءات وآليات قسمة التركات، وتفعيل دور الهيئة العامة على أموال القاصرين ومن في حكمهم في فحص تحقق الغبطة والمصلحة في التصرفات نيابة عن القاصرين، وتفعيل المادة السابعة والثلاثون من لائحة قسمة الأموال المشتركة وذلك بتجريم كل من يتسبب في حرمان المرأة من الإرث أو إعاقة إجراءات القسمة للتركات، وتقنين نصوص الوكالات المفتوحة في شأن قسمة التركات بما يمنع استغلال التوكيل في قسمة التركات دون موافقة الورثة على الاجراء النهائي لقسمة التركات.

من جهته أوصى عضو الشورى السابق المهتم بالقضايا المجتمعية الدكتور نواف بن بداح الفغم، بإنشاء منصة باسم "وارث" تتنقل لها معلومات المتوفى بمجرد حدوث الوفاة والورثة والإرث حسب الإمكان جميع المعلومات المعنية بهم، ليتمكن القاضي أو الجهة المعنية و الورثة من الاطلاع على سير القضية ومستجداتها وعلى حالة أملاك المورّث المعنية في ظل سير تقسيم الإرث دون المحاكم الشرعية، على أن تتضمن المعلومات الوافية بحسب الإمكان ويستطيع الجميع الدخول لها وإنهاء الإجراءات المترتبة على ذلك وتتيح لكل وارث خاصة المرأة الاطلاع على حقوقها من خلال رسائل تثقيفية وإرشادية و حقوقية.

كما طالب بأن تكون هذه الحلقة سنوية نظراً للحاجة لها والعمل من خلال لجان منبثقة عنها لمخاطبة الجهات المعنية لمعرفة أعداد القضايا السنوية تقريبا المنظورة للمحاكم وكم يستغرق البت فيها ومتوسط الفترة الزمنية للجان الإصلاح وغيرها لحلّ قضايا الميراث، موصياً أيضاً بإضافة البعد المهم الآخر من فئات الورثة وهو "الطفل."

بدورها دعت الأمين العام للجمعية السعودية للدراسات الدكتورة نورة الصويان ، إلى العمل على التوعية للمجتمع بما يمكن النساء من الحصول على حقوقهن عبر التوعية الاجتماعية والقانونية، وإبراز مواطن الخلل، وتعريف أفراد المجتمع وتوعيتهم بحق المرأة الشرعي والنظامي والاجتماعي والإنساني في حصولها على إرثها الشرعي، وأوصت بوضع استراتيجية ثقافية- اجتماعية لتغيير التصورات والمفاهيم المغلوطة عن المرأة، للوصول للتغيير الحقيقي في المجتمع.

أما رئيس مركز تعارفوا للإرشاد الأسري الدكتور سعود المصيبيح فأكد أهمية سرعة البت في قضايا الإرث أن كمية الأموال المتداولة كبيرة جدًا وتشمل عقار ومزارع ومصانع وغيرها ولابد من حسمها حتى لا تتجمد هذه الأموال وتتوقف عجلة تنميتها، خاصة وأن عدداً من قضايا الإرث تستمر مدة طويلة وتظل المباني والمنشآت مهجورة وعلى شوارع عامة بسبب الخلافات في الإرث. كما أوصى بتكوين لجنة في وزارة العدل بعضوية وزارة الداخلية والموارد والتنمية

الاجتماعية للبت في قضايا الإرث ومتابعتها وتبني وصول بيانات المتوفي وأفراد أسرته عبر مركز المعلومات الوطني من وزارة الصحة والمستشفيات لمباشرة قضايا الإرث مبكرًا واستكمال معلوماتها وحوكمة الشخص الوكيل على الورثة واختبار كفاءته والتأكد من التواصل مع جميع الورثة حتى لا يظلم أحد، وأكد ضرورة تثقيف الورثة في كيفية إدارة المال.
وأكد المهتم بالعمل الاجتماعي في المجال الحقوق الدكتور ناصر العود ، أهمية مشاركة البيانات مع وزارة الداخلية حيث يحد من الأمور المتعلقة في قضايا القصّر، مبيناً الدور المهم للجهات والمؤسسات الاجتماعية، وكذلك الاحتياج إلى جمعية متخصصة للأشخاص الذين لديهم إشكاليات في التركة مثل للمرأة أو الطفل أو ذوي الاحتياجات الخاصة أو كبار السن، وضرورة التوعية بأن تكون الوكالات محددة، بالإضافة لعدم تسليم الوكيل مبالغ ماليه.
وأبرزت عضو هيئة التدريس قسم الدراسات الاجتماعية بجامعه الملك سعود الدكتورة سناء العتيبي أهمية وضع نص قانوني صريح يجرم حالات الاحتيال والإكراه التي تمارس ضد المرأة لحرمانها من ميراثها، وفرض عقوبات مشددة لمن يحرم المرأة من ميراثها، ونص قانوني آخر يلزم بتوزيع الحصص من الميراث عن طريق المحكمة، وإلزام للورثة سرعة إجراء الحصر بعد وفاة المورث، بالإضافة لوضع قانون تنفيذ شرعي، وإيجاد دائرة تنفيذ شرعية خاصة بالميراث تابعة لكل محكمة، والحد من الإجراءات الطويلة وتفويض مؤسسات حقوقية ونسوية بمراقبة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح النساء في هذا المجال وربط المحاكم الشرعية بدائرة الأحوال الشخصية للتدقيق في حجج حصر الإرث، وضمان عدم استبعاد أي شخص من الورثة ، بالإضافة لوضع تعليمات لكتاب العدل بتعريف الأشخاص الذين يقومون بتوكيل الغير بممتلكاتهم بالأبعاد القانونية للوكالة وما يرتبط بموضوع الوكالة، ونشر الوعي بين النساء بتعريفهن بحقوقهن في الميراث والطرق القانونية للحصول عليه وأهمية التوعية الدينية في هذا الخصوص.
من جهته طالب القاضي السابق الدكتور حمد الرزين ، بتفعيل الربط الشبكي ومشاركة المعلومات الآتية بين وزارات الداخلية والعدل والصحة لمعرفة الورثة وإيجاد منصة الكترونية لقسمة التركات وتتولى جهة مختصة القسمة بمقابل رمزي، مطالباً بنشر الأحكام القضائية التي صدرت من المحاكم في قضايا مماثلة وتفعيل أحكام لائحة قسمة التركات وخصوصا ما يتعلق بعقوبات المصفي (م26-27) وحالات عزله، وكذا ما يتعلق بعقوبات من استولى بطريق غير مشروع على شيء من المال المشترك (م37).
بدوره دعا المستشار والمباحث الدكتور عبداللطيف الفوزان إلى وضع نظام (تنظيم) يبنى مواد تنظيمية حقوقية لضبط إجراءات توزيع التركات وتكون منضبطة بالتشريع الإسلامي، لضمان استقرار التركات في ملك الورثة جميعا والمرأة خاصة، بينما أوصى المحامي الدكتور أحمد الصقيه بضرورة إدماج بعد حقوق الإنسان في برامج مؤسسات المجتمع المدني التنموية، وتنمية وتشجيع البعد الاجتهادي للتشريعات والقوانين.

حقوق الإنسان: ننتظر من "تحسين العلاقة التعاقدية" تطوير سوق العمل لاستقطاب الكفاءات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 20 ربيع أول 1442هـ - 05 نوفمبر 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2047116

أشاد رئيس هيئة حقوق الإنسان عواد العواد بإطلاق وزارة الموارد البشرية مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية.
وأشار إلى أنه من المنتظر أن تؤتي هذه المبادرة ثمارها في تحسين وتطوير حوكمة وسياسات وآليات سوق العمل السعودية لتصبح بيئة خصبة للاستثمارات واستقطاب الكفاءات بما يكفل تعزيز حقوق العمال.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

ورشة عمل تدريبية عن آلية كشف تزوير وثائق السفر

المصدر: جريدة الرياض الخميس 20 ربيع أول 1442هـ - 05 أكتوبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1851653

نظمت الهيئة العامة للطيران المدني، ورشة عمل بعنوان «آلية كشف تزوير وثائق السفر»، وشهدت الورشة التي عقدت في مقر الهيئة العامة للطيران المدني بجدة، حضور 21 متدرباً من منسوبي الهيئة والجهات الأمنية والتشغيلية وشركات الطيران الوطنية العاملة في مطارات المملكة.

وهدفت الورشة التي قدمها مدرب متخصص في مجال كشف تزوير وثائق السفر وانتحال الشخصيات، إلى تعزيز قدرة العاملين في مجال أمن الطيران على كشف طرق وأساليب التزوير وانتحال الشخصيات.

وتضمن برنامج الورشة، طرق التعرف على وثائق السفر المزورة ومنع استخدامها والتمييز بينها وبين وثائق السفر الأصلية ومعرفة الأساليب الشائعة في تزوير وثائق السفر والتأشيرات. ويأتي ذلك في إطار جهود الهيئة العامة للطيران المدني لتعزيز ودعم وعرض أفضل الممارسات والتجارب الأمنية والأجهزة الحديثة بخدمات عصرية ومتقدمة وحديثة في مجال أمن الطيران وفق أدق وأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

«التعليم»: لدينا منهجية إستراتيجية وطنية لمكافحة التطرف 16مرحلة لبنائها.. وترتكز على تشخيص الوضع الراهن

المصدر: جريدة المدينة الخميس 20 ربيع أول 1442هـ - 05 نوفمبر 2020م
https://www.al-madina.com/article/706712

سعيد الزهراني - الطائف

A A

كشف تقرير لوزارة التعليم عن أن الوزارة لديها منهجية استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف والوقاية من مخاطره تحقيقا لدور الوزارة في تعزيز الوحدة الوطنية، وتنفيذا للمادة الثانية عشرة من نظام الحكم التي تنص على تعزيز الوحدة الوطنية في المملكة التي تأسست على مبادئ الإسلام الثابتة وأحكامه الصحيحة، وجعلت من الشريعة الإسلامية السمحة أساسا لنظام الحكم.

ولفت التقرير إلى أن الوزارة كجميع قطاعات الدولة محكومة بمحددات معينة، ومسؤولة عن حوكمة أعمالها وأنشطتها، وتنشئة أفراد المجتمع السعودي وتطويرهم وصقل شخصياتهم وفق السياسات التي ارتضتها الدولة لمواطنيها، وقد بنيت منهجية الاستراتيجية وفق أفضل الممارسات العلمية العالمية، حيث تم الاطلاع على معظم الاستراتيجيات الخاصة بمكافحة التطرف على مستوى العالم، بما في ذلك استراتيجيات المنظمات الدولية، وكانت مجالات الاستراتيجية تتمثل في البحث عن مصادر التطرف وأساساتها في جميع القطاعات المتأثرة والمهمة، وعزل المتطرفين من الدعم المالي والمادي واللوجستي، وتحديث أدوات سلطات مكافحة التطرف في المملكة ودمجها، وحماية البنية التحتية لمؤسسات الدولة وعليه.

وأكد التقرير أن منهجية الاستراتيجية ارتكزت على تشخيص الوضع الراهن من خلال معرفة أهم عوامل التأثير وأبعاده وشواهده، وكذلك طرق المعالجة والتعامل، بالإضافة إلى أساليب الوقاية والتحصين، كما تضمنت منهجية الاستراتيجية اقتراح عدة مبادرات تقنية نوعية تصب في الجانب الاستباقي والوقائي لظاهرة التطرف.

مراحل بناء الإستراتيجية

-حجم التأثير وأبعاده
-طرق المعالجة والتعامل الحالية
-آلية التحصين والتطوير الحالية
-ورش عمل وحلقات وتجارب دولية ناجحة ودراسات مسحية
-دراسة الإستراتيجيات ومقابلات
-استشارات متخصصة واستبيانات واستطلاعات رأي
-إجراء أبحاث ودراسات توظيف مناهج متنوعة المقعد الاستنباطي، والمنهج الاسترادادي والمنهج التاريخي، والمنهج الفلسفي، ومنهج تحليل المحتوى
-تحديد حجم الفجوة بين الواقع - نتائج تقييم الأساليب والمأمول المستخدمة في نقد نص المحتوى المتطرف
-أسماء الرموز المتطرفة داخلية
-تقييم آلية صناعة وتمكين القيادات الوطنية
-تقييم أهم الأماكن والأدوات المستخدمة للترويج للفكر
-حجم التأثير في القطاعات وخصوصا التعليم
-تحليل كافة النتائج والتوصيات والأفكار وتصنيفها من قبل فريق العمل والبدء في بناء الإستراتيجية
-بناء الإستراتيجية من خلال فريق عمل متخصص يضم خبراء في مجالات عدة
-بناء منهجية قياس الأداء ومؤشرات الإستراتيجية
-بناء منصة لإدارة ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية

بعد إلغاء الكفالة.. اقتصادي يقترح عمل منصة لتسجيل المخالفات السلوكية للمقيم الشهري: يمنح السوق حركية أكبر ويحفّز على تحسّن مستويات الأجور للسعوديين مستقبلاً

المصدر: جريدة سبق الخميس 20 ربيع أول 1442هـ - 05 نوفمبر 2020م
https://sabq.org/wDJYyK

اقترح خبير اقتصادي عمل منصة لتسجيل مخالفات المقيم العمالية والعقدية والأمنية والسلوكية التي تؤثر في جودة البقاء في السعودية كمقيم مسؤول بعد مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية بين العامل الوافد وصاحب العمل التي أطلقتها الموارد البشرية، موضحًا أن الكفيل كان في السابق جانبًا أمنيًّا، واليوم أصبح اقتصاديًّا مع حرية ومسؤولية قانونية مباشرة أمام الجهات الأمنية والعدلية.

وتفصيلاً، قال الاقتصادي أحمد الشهري: لضمان جودة الإقامة، والقيام بالمسؤوليات تجاه الأنظمة والتشريعات السعودية، يفضّل عمل برنامج تقني لتسجيل المخالفات القانونية والأمنية والمالية والعمالية، وأي سلوك يخالف الإقامة الأمينة المسؤولة، ويصبح مرجعًا لسلوك المقيم عند تقييم حالة الإقامة أو الخروج والعودة.
وأضاف: انعكاسات إلغاء نظام الكفيل استقلال العامل قانونيًّا، ومسؤوليته الذاتية أمام القانون والغرامات، ويمنح السوق حركية أكبر في تسعير الأجور العادلة، وهذا بدوره يحفز على تحسن مستويات الأجور للسعوديين مستقبلاً، ولاسيما إذا تم ضبط العدد الكلي للأجانب في الاقتصاد، بما في ذلك المحترفون.
وتابع: كان سابقًا أساس الكفيل جانبًا أمنيًّا، واليوم أصبح اقتصاديًّا مع حرية ومسؤولية قانونية مباشرة أمام الجهات الأمنية والعدلية، كما أنه يساعد في استقطاب أفضل العاملين من الأجانب، وبشكل خاص الأطباء والمهندسون وأصحاب المهن غير الأولية.
وبيّن: سيكون ارتباط العاملين بسوق العمل أكثر من ارتباطهم بالكفلاء سلبًا وإيجابًا؛ لذا سيعمل القرار على تعديل حالة المرونة لصالح العاملين والطلب أكثر من سلوك الشركات ضد العاملين.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية .. التحول إلى بناء سوق عمل جاذبة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 20 ربيع أول 1442هـ - 05 نوفمبر 2020م
https://www.aleqt.com/2020/11/05/article_1962096.html

"عبدالله الروقي و"الاقتصادية" من الرياض
أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، أمس، مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية، إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني، التي تستهدف دعم رؤية الوزارة في بناء سوق عمل جاذبة وتمكين وتنمية الكفاءات البشرية وتطوير بيئة العمل.
وتقدم المبادرة السعودية ثلاث خدمات رئيسة، هي: خدمة التنقل الوظيفي، وتطوير آليات الخروج والعودة والخروج النهائي، وتشمل خدمات المبادرة جميع العاملين الوافدين في منشآت القطاع الخاص، ضمن ضوابط محددة تراعي حقوق طرفي العلاقة التعاقدية، على أن تدخل المبادرة حيز التنفيذ في 14 آذار (مارس) المقبل من عام 2021.
وأوضحت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أن المبادرة تأتي ضمن سعيها إلى تحسين ورفع كفاءة بيئة العمل، واستكمالا لجهودها السابقة في هذا المجال، من خلال إطلاق عديد من البرامج ومن أهمها برنامج حماية أجور العاملين في القطاع الخاص وبرنامج توثيق العقود إلكترونيا، وبرنامج رفع الوعي بالثقافة العمالية وبرنامج "ودي" لتسوية الخلافات العمالية، وكذلك اعتماد برنامج التأمين على حقوق العاملين، وإطلاق منظومة اللجان العمالية المنتخبة، وغيرها من البرامج التي تعنى بتطوير وتحسين بيئة العمل وحماية حقوق جميع أطراف العلاقة التعاقدية.
وقالت لـ"الاقتصادية" وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، أن مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل لا تشمل "العمالة المنزلية والعامل الزراعي"، بينما تنطبق فقط على وظائف منشآت القطاع الخاص.
وأضافت الوزارة، أن العامل الراغب في الانتقال إلى المنشأة الجديدة يتطلب منه إشعار المنشأة الحالية عن طريق منصة قوى، واستيفاء مدة الإشعار حسب المتفق عليه في عقد العمل الموثق.
وتسعى مبادرة "تحسين العلاقة التعاقدية" إلى زيادة مرونة وفعالية وتنافسية سوق العمل، ورفع جاذبيته بما يتواءم مع أفضل الممارسات العالمية، وتأتي هذه المبادرة لتفعيل المرجعية التعاقدية في العلاقة العمالية بين صاحب العمل والعامل بناء على عقد العمل الموثق بينهما من خلال برنامج توثيق العقود، ما يسهم في تقليص التباين في الإجراءات التعاقدية للعامل السعودي مقابل العامل الوافد، الأمر الذي سينعكس على زيادة فرص توظيف المواطنين في سوق العمل واستقطاب الكفاءات.
وتتيح خدمة التنقل الوظيفي للعامل الوافد الانتقال لعمل آخر عند انتهاء عقد عمله دون الحاجة إلى موافقة صاحب العمل،

كما تحدد المبادرة آليات الانتقال خلال سريان العقد شريطة الالتزام بفترة الإشعار والضوابط المحددة، وتسمح خدمة الخروج والعودة للعامل الوافد بالسفر خارج المملكة وذلك عند تقديم الطلب مع إشعار صاحب العمل إلكترونيا.
فيما تمكن خدمة الخروج النهائي العامل الوافد من المغادرة بعد انتهاء العقد مباشرة مع إشعار صاحب العمل إلكترونيا دون اشتراط موافقته، إضافة إلى إمكانية مغادرة المملكة مع تحمل العامل جميع ما يترتب من تبعات فسخ العقد، علما بأن جميع هذه الخدمات ستتاح عبر منصة "أبشر" ومنصة " قوى" التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
وتعزز مبادرة "تحسين العلاقة التعاقدية" من تنافسية سوق العمل السعودي مع أسواق العمل العالمية وترفع تصنيفه في مؤشرات التنافسية الدولية، حيث ترتقي هذه المبادرة بسياسات العمل وفق الممارسات المنظمة للعلاقات العمالية المتفق عليها دوليا، كما ستؤدي إلى الحد من الخلافات العمالية التي تنشأ أحيانا بسبب عدم اتفاق أطراف العلاقة التعاقدية، كما ستسهم في تمكين وتنمية رأس المال البشري، واستقطاب الكفاءات في سوق العمل.
ومن المنتظر أن تحدث مبادرة "تحسين العلاقة التعاقدية" آثارا اقتصادية إيجابية، منها: مرونة سوق العمل وتطوره، ورفع إنتاجية القطاع الخاص، واستقطاب الكفاءات أصحاب المهارات العالية، والمساهمة في تحقيق مستهدفات برنامج رؤية المملكة 2030 عبر برنامج "التحول الوطني."
الجدير بالذكر أن هذه المبادرة تم تطويرها بالشراكة مع وزارة الداخلية ومركز المعلومات الوطني وبدعم جهات حكومية أخرى، وذلك بعد عقد عديد من اللقاءات مع القطاع الخاص ومجلس الغرف السعودية وبناء على دراسات وأبحاث شملت أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

التعليم والتعلم .. قضية كل العصور

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 20 ربيع أول 1442هـ - 05 نوفمبر 2020م
https://www.aleqt.com/2020/11/05/article_1962331.html

أ.د.سعد علي الحاج بكري

يكتسب التعلم بالتعليم، وقد يكتسب ذاتيا أيضا، خارج إطار التعليم النظامي المبرمج، وقد حفل تاريخ الإنسان بالأفكار في قضايا التعليم والتعلم، لتبقى الغاية المنشودة واحدة، عبر عنها أفلاطون Plato الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد، بالقول: إن التعليم هو جزء من موضوع أكبر هو رفاهية المجتمع .Well-being ولعل المقصود هنا هو أن التعليم الذي يرتقي بمعارف الإنسان ومهاراته، يرتقي أيضا بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا، ويحقق له الرفاهية المنشودة.
سنطرح في هذا المقال أفكارا في التعليم والتعلم تستحق اطلاع الجميع، خصوصا أننا في هذا العصر مطالبون جميعا بالتعلم مدى الحياة، فضلا عن حقيقة أن جميع الأسر ترتبط بالمدارس لأنهما الشريكان الرئيسان في تنمية الأجيال المتجددة.
هناك أفكار في التعليم والتعلم وردت في تقرير جاك ديلور Jacques Delors الصادر عام 1996، عن اللجنة الدولية حول التعليم في القرن الـ 21 التابعة لـ "اليونيسكو". ورغم أن التقرير مشهور باسم رئيس اللجنة ديلور، إلا أن اللجنة شملت 14 عضوا غيره. ولعل سبب ربط التقرير باسم رئيس اللجنة يعود إلى المناصب التي تقلدها قبل اللجنة، وأبرزها عمله رئيسا للمفوضية الأوروبية European Commission لمدة عشرة أعوام بين عامي 1985 و1995. ويتميز تقرير ديلور بطرح أربعة أعمدة للتعليم، وعد التعلم مدى الحياة ضرورة من ضرورات القرن الـ 21، إضافة إلى الربط بين الاثنين، أي: عد التعليم النظامي غير كاف للاستجابة لمتطلبات العصر.
تشمل أعمدة التعليم الأربعة: تعلم تلقي المعرفةTo know ، وتعلم تنفيذ الأعمالTo do ، وتعلم العيش المشترك To live together، وتعلم التميز الشخصي .To be يقضي عمود تعلم تلقي المعرفة بالاهتمام بالمعرفة العامة في شؤون الحياة ومعطياتها المتجددة من ناحية، وبالتركيز على المعرفة العميقة في مجالات محددة مختارة من ناحية ثانية. ويدعو هذا العمود، إضافة إلى ذلك، إلى العمل على الاستفادة من جميع المصادر والفرص المعرفية المتاحة، في إطار ما سبق.

ولعل من المفيد في موضوع تلقي المعرفة والتأكد من صحتها، خصوصا عندما تفتقر مصادرها إلى الموثوقية الكاملة، العودة إلى فكرة نظرية المعرفة Epistemology في التأكد من المعرفة وبرهان صحتها، حيث ترتبط صحة أي معرفة بالبرهان العقلانيRationalism ، أو بالبرهان التجريبيEmpiricism ، أو بالاثنين معا.
وننتقل إلى العمود الثاني للتعليم الذي يركز على تنفيذ الأعمال، ويقضي باكتساب الإنسان مهارات عامة، وليس فقط مهارات العمل المهني الذي يؤديه. ويهتم إضافة إلى ذلك بمهارات العمل كفريق وليس فقط العمل المنفرد، فطبيعة الأعمال غالبا ما تكون جماعية أكثر من أن تكون فردية. وفي هذا المجال تبرز الأعمال الاجتماعية التي تحتاج إلى مهارات اجتماعية لا تكتسب بالتعليم النظامي، وإنما بالممارسة والخبرة، وربما ببعض الدورات الخاصة أيضا. ونأتي إلى العمود الثالث الخاص بالعيش المشترك، أي: القدرة على التفاهم مع الآخرين، ضمن بيئة من الاحترام المتبادل، إضافة إلى التمكن من حل الخلافات وتجنب الصراعات. ويكمل هذا العمود سابقه في جزئية تنفيذ الأعمال ضمن فرق عمل متفاهمة تؤدي واجباتها باقتدار.
ونصل إلى العمود الرابع للتعليم الذي يهتم بالتميز الشخصي، وهو أمر يتوافق مع فطرة الإنسان ورغبته في إبراز دوره في الحياة. في هذا المجال تبرز مسألتان، تتمثل الأولى في دور التعليم في تنمية شخصية الإنسان باتجاه التفكير الموضوعي السليم، والقدرة على تحليل مسببات المشكلات وتوقع آثارها، إضافة إلى تحمل المسؤولية، والسلوك الحسن.
أما المسألة الأخرى فتتجلى في دور التعليم في التعرف على الإمكانات الخاصة للإنسان ومواهبه الفردية، ففي ذلك تأسيس لإطلاق هذه الإمكانات والمواهب، بما يعود بالنفع على أصحابها من جهة، وعلى المجتمع من جهة ثانية.
إضافة إلى أعمدة التعليم الأربعة سابقة الذكر، دعا تقرير ديلور إلى التعلم مدى الحياة، وعد ذلك أمرا أساسيا يجب الاهتمام به في القرن الـ 21، والسعي إلى الاستفادة من كل الإمكانات والفرص المتاحة لإيجاده، وإتاحته للجميع، وتفعيل دوره في المجتمع. وتشمل أمثلة إتاحة التعلم المستمر دورات تدريبية تستجيب لمتغيرات العصر وفرص العمل الجديدة، كما تتضمن أيضا دورات تناسب رغبة الناس في الاطلاع على المعارف واكتساب المهارات المختلفة، وقضاء وقت ممتع في تحقيق ذلك.
في مطلع الألفية الثالثة، وبعد إصدار تقرير ديلور بأعوام، اهتمت المفوضية الأوروبية بالتعلم مدى الحياة، وأصدرت عددا من التقارير في هذا الشأن. أعطت في أحد هذه التقارير أربع فوائد للتعلم مدى الحياة شملت: الرضا الذاتي، والتمكين الاجتماعي، والدعم الوظيفي، إضافة إلى المواطنة الصالحة. وفي تقرير آخر قدمت تعريفا جميلا للتعلم مدى الحياة يحمل في مضمونه توجها نحو هذه الفوائد. ويقول التعريف: إن التعلم مدى الحياة إجراء مستمر، يعزز شغف الفرد، ويفعل توجهاته نحو اكتساب: كل المعارف، والقيم، والمهارات التي يحتاج إليها في حياته، إضافة إلى العمل على تطبيقها بثقة، وإبداع، واستمتاع، في مختلف الظروف وفي إطار المناسبات والفرص التي تتطلب ذلك.
تستحق أفكار التعليم والتعلم، المستندة إلى تقرير ديلور المقدم إلى "اليونيسكو" اهتمام الجميع لأنها تخاطب الجميع، وتسعى إلى الاستجابة لتحديات القرن الـ 21. فأعمدتها الأربعة التي تقضي بتلقي المعرفة، وتنفيذ الأعمال، والعيش المشترك، إضافة إلى التميز الشخصي تعطي وصفة للنجاح، خصوصا أنها ترتبط أيضا بالدعوة إلى التعلم مدى الحياة، بما يسهم في تمكين المتعلم من تحديث معلوماته والارتقاء بإمكاناته، بشكل متواصل يواكب المتغيرات ويستجيب للمتطلبات. وقد اهتمت المفوضية الأوروبية بهذا الأمر، وأعطت أفكارا مفيدة بشأنه. وتبقى أفكار التعليم والتعلم كثيرة ومتجددة، هدفها الإنسان والارتقاء بإمكاناته، والمجتمع وتحقيق رفاهيته. والأمل أن يكون لنا دور متميز في التفاعل مع هذه الأفكار والإسهام فيها، وفي العمل على تنفيذها، وتحقيق الفوائد المرجوة منها، ولا شك أن التقنية الرقمية، في تجددها المستمر، تقدم الوسائل التي تستطيع الإسهام بفاعلية في التعلم وفي استمراره الدائم مدى الحياة.

غواية الجريمة الاستعراضية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 20 ربيع أول 1442هـ - 05 نوفمبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1851605

د. بدر بن سعود

في يوم الاثنين 2 نوفمبر الجاري تم ضبط أشخاص ظهروا في فيديو متداول، وكانوا يطلقون النار في الطرقات العامة بالرياض، وقبل هذا شوهدت فتاة تحمل مسدساً وتهدد به من على دراجة نارية في الطائف، وفي بداية السنة الحالية قبض على شبان ظهروا في مقطع وهم يتعاطون الممنوعات، وكل هذه الأفعال تدخل ضمن ما يعرف بالجريمة الاستعراضية، والمختصون يؤكدون أن مرتكبيها لن يترددوا في القيام بما يحقق لهم الشهرة والانتشار، وأنهم أصحاب شخصيات هستيرية.

تحقيق الجماهيرية أصبح مرهوناً بالأفكار غير التقليدية والشاذة، ومن ذلك قيام مغني الراب الأميركي هيرون بتوثيق جرائمه في كلمات أغانيه من باب التفاخر والاستعراض، وقد استخدمت كلماتها في إثبات إدانته سنة 2015، وحكم عليه بالحبس المؤبد، وشكلت ممارسة العنف ضد الحيوان كما هي حال قناص القطط التونسي، والجرائم ضد الإنسانية في ما يقوم به بوذيو ميانمار مع مسلمي الروهينغا، أدوات لشهرة سلبية طالت المتورطين فيها، إلا أن معظم ردود الأفعال عليها كانت خجولة، ولم تتجاوز حد المشاهدة.

الأغرب في هذا المجال، هو اعتراف أكثر من 60 رجلاً بقتل الممثلة إليزابيث شورت في سنة 1947، وقد تبين أن اعترافاتهم غير صحيحة وجاءت بدافع البحث عن الأضواء والشهرة، ومازالت الجريمة مقيدة ضد مجهول منذ أكثر من 66 سنة، وحب الظهور دفع مجموعة من الأشخاص في مدينة شيكاغو الأميركية، إلى الاعتداء على شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، واستغلال عدم قدرته على الرد في تمزيق ملابسه وركله والضحك عليه، ويدخل في الاستعراض الإساءة للقبائل أو لفئات تقدم خدمات جليلة للوطن، واللافت أن الانتحار عن طريق النقل المباشر على الإنترنت، يكون مدفوعاً بالرغبة في الشهرة رغم نهايته المأسوية.

جرائم الاستعراض تأتي في العادة لانتزاع اعتراف مجتمعي بأهمية صاحبها، وتمارسها في الغالب مجموعات من المهمشين والمنبوذين ومحدودي الإمكانات، ولعبت المنصات الاجتماعية دوراً مهماً في ارتفاع معدلاتها وفي محاكاتها، بعد أن وفرت أدوات مجانية وغير معقدة، تسمح بتوثيق الاعتداءات وحالات الانتحار والأعمال غير الأخلاقية وأرشفتها إلكترونياً، لكل أحد وبرقابة لاحقة قد لا تكون فاعلة باستمرار، وبالتالي الوصول إلى الجماهيرية الواسعة بطرق سهلة وسريعة، وقد لجأت الجماعات الإرهابية، ومن أبرزها داعش، إلى الإجرام الاستعراضي المتلفز، من أجل التعريف بمبادئها واستقطاب الأتباع وتجنيدهم لتنفيذ عملياتها.

الجريمة المباشرة والمنقولة في مقاطع الفيديو تمارس غواية خاصة على المشاهد، وقد أصبحت تقدم شكلاً من أشكال الاستعراض، وقد ساهمت في تسويق التوحش والمواد المؤذية والمنحرفة، وخصوصاً في أوساط الشخصيات المهزومة والمريضة والعاجزة عن الفعل، ومن يتورط في هذا النوع من الجرائم يفترض أن يُقرر بحقه عقاب يمنع غيره من مجرد التفكير في تقليده.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الجزيرة
الخميس 20 ربيع أول 1442هـ
- 05 نوفمبر 2020م

https://www.al-jazirah.com/2020/20201105/cr1.htm

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 20 ربيع أول 1442هـ
- 05 نوفمبر 2020م

http://www.alriyadh.com/1851654